

ديسمبر 2019

سلسلة التقارير الخاصة

الحق في التجمع السلمي



مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

العضو الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة



حول فض اعتصام الأسرى المحررين المقطوعة - تقرير الرصد الميداني
رواتبهم في رام الله وما رافقه من إشكاليات وأحداث وانتهاك
للحق في التجمع السلمي

موقف مركز "شمس" من انتهاك حق الأسرى المحررين في التجمع السلمي وتحليل لما حدث

1. من حيث التكييف القانوني، يشكل عدم صرف رواتب الأسرى مخالفة للقانون الأساسي الفلسطيني، الذي تنص المادة الـ(22) منه على أن رعاية أسر الشهداء والأسرى ورعاية الجرحى والمتضررين والمعاقين واجب ينظم القانون أحكامه. ولقانون الأسرى والمحررين رقم (19) لسنة 2004 الذي يلزم بأن تكفل السلطة الوطنية خدمات التعليم والتأمين الصحي والاجتماعي للأسرى. وتلزم مادته الـ(7) السلطة الوطنية بصرف راتباً شهرياً لكل أسير مربوطاً بجدول غلاء المعيشة.
2. ما جرى من فض لاعتصام المحررين هو انتهاك للحق في التجمع السلمي الذي كفلته القوانين الدولية سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية والقانون الأساسي وقانون الاجتماعات العامة رقم 12 لسنة 1998. ومقلق أكثر من فعل الفض ضبابية الجهة التي أصدرت الأمر وتناقض ذلك مع التصريحات الرسمية للسيد رئيس الوزراء - وزير الداخلية، للمرة الثانية على التوالي بعد قرار حجب 49 موقع إلكتروني عن محكمة صلح رام الله بتاريخ 17 أكتوبر 2019 ما يطرح استفهامات كبيرة عن مراكز القوة.
3. لجوء العديد من الأسرى بما فيهم المتحدث باسم المحررين إلى مناشدات العشائر والعائلات وتداعي عدد من عائلاتهم لعقد اجتماعات للبحث في طرق إسنادهم، وهو تكرار لما حدث في الشهر ذاته من عائلة البرغوثي إسناداً لمعتقل من أبناءها إذ تظاهرت العائلة بالمئات في رام الله، أمر يستدعي انتباه الجميع، ويعبر عن فقدان الثقة بالفصائل والمؤسسات والنظام السياسي وأدواته والعودة إلى العشيرة ولكن بأشكال وأدوات حديثة.
4. نصب خيمة من جرجى الانقسام في غزة بجانب خيمة الأسرى هو تصرف استخداماتي خطير يشير إلى مستوى عالٍ من الاستهتار ويؤجج الخلافات، في حالات الدول التي تحرص على سلم مجتمعاتها وتماسكها يجري الفصل بين التجمعين السلميين المتعارضين في حال انطلقا عفويًا بنفس

المكان للتظاهر فيه منعاً لأي اشتباك مع كفالة حق التظاهرتين في القيام من حيث المبدأ، وعليه حالة نصب خيام لأطراف مضادة عن كامل وعي في ذات المكان تصرف خطير لا ينبغي تكراره أو التهاون معه.

5. لا ينتقص البند السابق من حق أي مواطن في التعبير أو التجمع السلمي أو من حقوق الجرحى وتفهم معاناتهم وذويهم نتيجة الانقسام المؤسف، ولكن ينبغي تحقيق مطالب جميع المواطنين/ات ضمن القانون ودون تثوير لهم ضد بعضهم البعض.

6. يؤكد هذا الأمر الحاجة إلى مصالحة مجتمعية حقيقية وإلى مؤسسة عدالة انتقالية تعالج كل هذه الملفات وتتصف كل الضحايا وهو ما سبق لمركز "شمس" أن دعى إليه تكراراً في بيانات وأوراق مواقف سابقة دون استجابة رسمية حتى اللحظة.

توصيف عام - فض تجمع سلمى للأسرى المحررين المقطوعة رواتبهم في رام الله وما رافقه من إشكاليات وانتهاكات

- **وصف التجمع السلمي:** تداعى عدد من الأسرى المحررين (حوالي 30 أسير محرر مقطوعة رواتبهم) إلى الإعلان عن اعتصام مفتوح على دوار الساعة - ميدان ياسر عرفات وسط مدينة رام الله في العشرين من أكتوبر/تشرين الأول 2019 للاحق لحركات تصاعدية لهم بدأت سابقاً أمام مجلس الوزراء وهيئة شؤون الأسرى والمحررين قبل أن ينتقل الاعتصام إلى وسط مدينة رام الله للمطالبة بصرف رواتبهم المتوقفة، وذلك على خلفية قطع رواتبهم منذ العام 2007 على اعتبار أنهم مقربين من حركة "حماس" بعد سيطرة الحركة على قطاع غزة وما رافقه من أجواء توتيرية وبحجة أنهم موظفين من قبل حكومتها ويتقاضوا راتباً آخرها منها، لاحقاً لذلك أعلن المحررون إضرابهم المفتوح عن الطعام والماء، وارتدوا الأكفان، واستمر الاعتصام الذي تخلله العديد من الإشكاليات بحيث وصل الثلاثاء 26 نوفمبر - وهو يوم فارق فيه - إلى يومه الـ 38، واليوم 22 من الإضراب عن الطعام، واليوم الرابع من الإضراب المفتوح عن الماء، وسط أوضاع صحية صعبة نقل على إثرها عدد منهم لمجمع فلسطين الطبي، فيما نقل الأسير محمود الورداني إلى مشفى في بيت لحم نتيجة لرفض جسده العلاج وظهور أعراض الإعياء عليه وفقاً للمتحدث باسم الأسرى والمحررين علاء الريماوي. في 25 نوفمبر 2019 زار الاعتصام رئيس هيئة شؤون الأسرى والمحررين السيد قدري أبو بكر مؤكداً أن الأمر قيد المعالجة وسيجري التوصل إلى حل. وفي 26 نوفمبر 2019 زاره رئيس الوزراء السيد محمد اشتية رفقة محافظ محافظة رام الله والبيرة السيدة ليلي غنام. واستمر الاعتصام في المجمع مدة 44 يوماً على التوالي.

- **وصف الانتهاك للحق في التجمع السلمي:** في الـ 26 من نوفمبر 2019 فضت الأجهزة الأمنية فجراً تجمع الأسرى المحررين واعتصامهم المفتوح، وقامت بنقل عدد منهم قسراً إلى ضاحية الريحان خارج مدينة رام الله منهم المحامي عبد الرزاق العاروري وإيهاب السدة ومحمد عديلي ومحمد الجعبري، وهو ما علق عليه المفوض السياسي العام والمتحدث باسم الأجهزة الأمنية عدنان

الضميري من أن ذلك حدث نتيجة نقلهم للمستشفى الاستشاري بالضاحية للاطمئنان على صحتهم وفقاً لأقواله. تم هدم الخيمة ومصادرة محتوياتها أثناء عملية الفض، وجرى اعتقال الأسير سفيان جمجوم من مدينة الخليل - الذي كان قد هدد بحرق الأسرى المحررين لأنفسهم قبلها بأيام على خلفية منع الأمن الفلسطيني لمسيرة لهم مع زوجاتهم من الوصول إلى مقر المقاطعة - على إثر ذلك أصدر الأسرى المحررين بيان حمل السيد محمد اشتية بصفته وزير الداخلية المسؤولة عن فض الاعتصام والاعتداء عليه واصفين الفض الذي جرى "بأعمال البلطجة التي تقودها الحكومة الفلسطينية" مطالبين بالإفراج عن جمجوم وإعادة الخيام ومؤكدين الاستمرار في الاعتصام السلمي وفقاً للبيان.

- **تطور درامتيكي:** في اليوم ذاته أي 26 نوفمبر 2019 زار رئيس الوزراء السيد محمد اشتية رفقة محافظ محافظة رام الله والبيرة السيدة ليلي غنام المعتصمين وعائلاتهم وأطفالهم الذين انضموا إليهم لإسنادهم، مصرحاً بما يلي: "هؤلاء الإخوة إخواناً لنا، ولا يمكن قبول الظلم الذي يقع على الناس، مؤكداً للدكتور ناصر الدين الشاعر - وزير التربية والتعليم ونائب رئيس مجلس الوزراء السابق في حكومة حماس أنه لاحقاً للمكالمة الصباحية بينهم جاهزاً لاستقبال وفد منهم في ذات اليوم في الساعة الثانية ظهراً في مكتبه كما جرى وأن سبق الاتفاق، وأن الناس التي دفعت روحها وعمرها للسجون يجب أن نبقي أوفياء لها، وأن الوحدة الوطنية لا تترجم فقط في المنصة الفوقية بل على كل المنصات، مؤكداً ثقته أن القضايا الموروثة من سنوات سيجري حلها، وأهمية الرسالة أن يبقى الوطن ساحة مفتوحة للتعبير وحرية الرأي، وتفاؤله بوجود رئيس لجنة الانتخابات السيد حنا ناصر في غزة وفرصة انتهاء الانقسام الذي وصفه بالبغيض مصدر كل هذا الألم، مؤكداً للمتحدث باسم الأسرى السيد علاء الريماوي انتظاره في الموعد المعلن عنه" ليعود اشتية قبل مغادرته بقنينة ماء ويسقي منها المتحدث باسم المحررين المقطوعة رواتبهم الريماوي أمام عدسات الإعلام في خطوة طمأنت الشارع لقرب انتهاء الأزمة.

وهو ذات اليوم الذي استشهد فيه الأسير المريض سامي أبو دياك في سجون الاحتلال نتيجة الإهمال الطبي المتعمد، مما كان قد شحن الجو بمزيد من التوترات. لاحقاً لذلك عاد الوضع للتأزم وأوشك على الانفجار، إذ نشر المتحدث باسم المحررين فيديو بعد ساعات من زيارة اشتية لهم مؤكداً وجود نية مجدداً بفض الاعتصام وأنهم أبلغوا من جهات الرسمية أن الحل عند اللجوء ماجد فرج، وفقاً لما قاله المتحدث باسم المحررين علاء الريماوي عبر صفحته على الفيسبوك: "روح اللقاء مع رئيس

الوزراء كانت إيجابية لكن دون نتائج، لأن رئيس الوزراء تعهد بأن يبيلور رؤية للوصول إلى حل، لكن الحل مفقوداً لغاية اللحظة".

• **تهديد خطير للسلم الأهلي - تجمعين سلميين على وشك التصادم ومكان احتفالية**

أعياد الميلاد المسيحية المعتاد شاغل: بعد ذلك أخذت الأمور منحىً آخر أشد خطورة، إذ سارع مجموعة من جرحى الانقسام من غزة الذين بُترت أطرافهم نتيجة الأحداث والافتتال الداخلي في العام 2007 أو أصيبوا بعاهات مستديمة إلى نصب خيام بجوار خيام المحررين وعلى احتكاك مباشر معها، الأمر الذي شكل أزمة خطيرة وبوادر تصادم وزرع بذور اقتتال داخلي محتمل، وهم ضمن وصف المحررين "عناصر من غزة مفرغين في الأجهزة الأمنية وعديد منهم كانوا مسلحين على الرغم من ارتدائهم الملابس المدنية" وعليه صدر عن الأسرى المحررين بيان أعلنوا فيه نقل اعتصامهم إلى ساحة بلدية البيرة - مركز بلدنا الثقافي تجنباً للتصادم. داعين الرئيس لتبني قضيتهم. فيما تزامن ذلك مع التذرع بأعياد الميلاد ورغبة بلدية رام الله في إضاءة شجرة الميلاد في ذات المنطقة كمبرر لفض اعتصام الأسرى المحررين، الأمر الذي وثر السلم الأهلي أيضاً من منطلقات دينية وطائفية حاول الأسرى امتصاص فتيله بوضع شجرة ميلاد رمزية عند خيمتهم وتفاعل معهم المطران عطا الله حنا رئيس أساقفة سبسطية للروم الارثوذكس والأب مانويل مسلم راعي كنية اللاتين في غزة سابقاً معلنين عن دعمهما لهم. كما جرى الخلط بين الاعتصام والانتخابات وقيل أن حركة حماس أجلت ردها المكتوب على ورقة الرئيس محمود عباس بشأن الانتخابات لرئيس لجنة الانتخابات حنا ناصر بسبب ما تعرضت له خيمة الأسرى المحررين وسط رام الله. الأمر الذي وتر أيضاً أجواء ما قبل الانتخابات المفترضة. وقد تدخل السيد حنا ناصر وسيطاً لحل القضية لدى السيد الرئيس وهو التدخل الذي تمخض عنه صدور تعليمات رئاسية بحل القضية.

• **مواقف وردود أفعال:** نقابة المحامين أصدرت بياناً دعت فيه إلى حل القضية مؤكدةً عدم قانونية

خطوة قطع رواتب الأسرى، وكذلك أصدرت العديد من القوى الوطنية والفصائل بيانات دعم وإسناد لهم، والهيئة المستقلة لحقوق الإنسان ونشطاء/ات حقوقيين/ات ومدنيين/ات، فيما أصدرت الحركة الأسيرة بياناً دعمت المحررين فيه واعتبرت حقوقهم امتداداً لحقوقها.

• **انتهاء الأزمة:** صرحت يوم 1 ديسمبر 2019 هيئة الأسرى والمحررين أنه سيعاد للأسرى

رواتبهم، ودعت الأسرى المحررين ممن ينطبق عليهم قانون الأسرى والمحررين إلى مراجعة مكاتب الهيئة في المحافظات. فيما صرح المحررين أنهم قرروا وقف إضرابهم عن الطعام والماء وإنهاء

تجمعهم السلمي وخطواتهم الاحتجاجية والتصعيدية، على ضوء ما وصفوه بروح إيجابية عالية لمسوها من القيادة الفلسطينية وحرصاً منهم على الوحدة وعلى عدم تسييس قضيتهم.

وحدة الرصد والتوثيق

مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس"

ديسمبر 2019



مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية «شمس»
Human Rights & Democracy Media Center «SHAMS»

العضو الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

رام الله، فلسطين، الماصيون، عمارة سنديان 3، ط1، شارع لويس فافرو، ص.ب. 429

تلفون: 00 970 2 2985254

فاكس: 00 970 2 2985255

جوال: 00 970 599 525054

بريد الكتروني: c_shams@hotmail.com

الصفحة الإلكترونية: <http://www.shams-pal.org>

فيسبوك: <https://www.facebook.com/SHAMS.Pal/>